وامتنع ضربه لا ايلاء خلافا لما في الاصل ويلزم الكفارة اذا نوى
لنا والبرءة محل اليمين ولو اسلم بعد وان ترك الوطء ضرارا
او البيات او سر هذه العبادة او غزل لمدة اللزوم صار موليا
ولو غائبا واجتهد في التلوم على الاصح وان وطئها وما دونها ما املكه
من مصر حرم مصارة قبل الملك مولا بعده واما مجبوبه ما املكه
ولهذا كما سبق في نعم ايمانه ولا طاوعت في هذه المسئلة
الامرة مصارة ان امتنع البتد او ان تعلها وفي حل الوطء
فهو على حكم المولين فاذا فاء وطئ بعد كل اربعة اشهر ايلاء
ايلاء وصرح باربعة اشهر للحر ونصفها للعبد من الحلف ان كان
على ترك الوطء ولو احتملت دون المرة وما في الاصل ضعيف
والا باء دخل لمسئلة الحنث مثلا لمن يوم الحكم ويلزمه الفئ
وقيل بهما في مطالبة منع من الكفارة ولا امتناع الزوج القدرة
والعاجز عند الاداء يصادر بالنها من يوم امتناعه وحل
الايلاء في ظهار عبد امتنع مولاه فرعنه كما قال ابن القاسم
وظاهره ان الاجل من الرفع كما في ركانه منعه السيد الصوم
لضعفه فت فحمله والحل الايلاء بزوال منحلي بفئة
وعاد بعود لغير ميراث الا ان فحص بزمن فات وسبق
الحكم المحلوف بها ولها وعليها في الطلاق ويعجل ما يعجل
كيمين الله وخرج مما سبق في الايمان ولها بعد الاجل

المطالبة

المطالبة كسيد من نلزم رقيق له والقيمة تغيب حشفة
حل ولا يكون الا في العقل مع اقتضاء البكر بلا حائل وفي
الاستثناء خلاف ولو وطئ جنونه لا يوطئ بين الحي بين حشفة
ان لم ينزل الحرج وصرف ان ادعاها اي الغيبة الا ان تحلق
بعد نكوله وان وجد بها انتظر بالاجتهاد والا مضى للطلاق
فان في طلاق عليه وقيمة ذي المانع كالمريض والمحبوس
بالرد يسجن عمرو حل الايلاء ولها الرجوع بعد الاستلاء و
ومنعه من النحس فان في طلاق حال صغره بعد الاجل
فان قاد ولم يعلم له بعثة له في مسافة تنهى ضمنا ونحو
العشرة مع الحرة وان وطئت احدا كما لا خرى طالق البتة
منهما فيطلقان ان رفعتا ولو بعتة واحدة طلقتا هي
خلافا لما في الاصل وفيها ان حلف بالله لا يطأ واستثنى
ثمرة ولم الوطء ولا كفارة واستقل جعله موليا حمل على
ظاهر لقضاء وما بعده على الباطنة كما في ب واوى د
لو كفر عنها ولم تصدقه وفي ستوة المال وبان الاستثنا
يحتمل غير الحل

باب الظهار

وهو حرام لانه منكر من القول وزور ولا تشبيه المكلف
بالزوجة الطلاق بلا واجل على ما سبق بجميع اصله
لا الحائض وكرهة وفي الرجعية تردد ويلحق فيها

Copyright © King Saud University